جامعة التكوين المتواصل ديدوش مراد

مركز الجلفة

شهادة مشاركة

يشهد السيد مدير جامعة التكوين المتواصل مركز الجلفة ورئيس الملتقى الدولي الموسوم بـــ:

الشراكة بين القطاع العام والخاص وجودة أداء المرافق العمومية

المنعقد يومي: 2، 3 يونيو 2025 بجامعة التكوين المتواصل مركز الجلفة

أن الأستاذ(ة): د. بوضياف الخير، جامعة المسيلة، قد شارك (ت) في فعاليات الملتقى بمداخلة موسومة بـــ:

ترقية الخدمة العمومية المحلية من خلال اعتماد الحكم الراشد

مدير المركز

إمضاء: د. الجودي محمد علي

رئيس الملتقى

جامعة التكوين المتواصل -مركز الجلفة
الملتقى الدولي :الشراكة بين القطاع العام والخاص وجودة أداء المرافق العمومية

الدكتور ذياح طارق

الجلفة في: 2 جوان 2025

جامعة التكوين المتواصل

مركز الجلفة

جامعة التكوين المتواصل -مركز الجلفة
الملتقى الدولي :الشراكة بين القطاع العام والخاص وجودة أداء المرافق العمومية

برنامج الملتقى الدولي العلمي الموسوم بـ:

الشراكة بين القطاع العام والخاص وجودة أداء المرافق العمومية

حضوري وعن بعد عبر تطبيق: Google Meet

يوم 29 ماي

2025

الرئيس الشرفي للملتقى: ا.د يحي جعفري
المشرف العام على الملتقى: ا.د الجودي محمد علي
المنسق العام للملتقى: د. عديلة محمد
رئيس الملتقى: د. ذباح طارق
نائب رئيس المتلقى: أ. بن شعاعة عمر
رئيس اللجنة العلمية: د. المهدي صدوق
رئيس اللجنة التنظيمية: د. بشار خالد

برنامج الملتقى

اضغط على الرابط

meet.google.com/dnw-gtsg-jph

جامعة التكوين المتواصل -مركز الجلفة
الملتقى الدولي :الشراكة بين القطاع العام والخاص وجودة أداء المرافق الحضرية

افتتاح الملتقى على الساعة 9.00 صباحا يوم 29 ماي 2025

التوقيت	البرنامج
9.00	الاستماع لتلاوة آيات بينات من القران الكريم
9.10	الاستماع للنشيد الوطني
9.20	كلمة رئيس مركز جامعة التكوين المتواصل الجلفة ا.د. جودي محمد علي
9.30	كلمة السيد رئيس الملتقى الدولي د. ذباح طارق

تنطلق بعد الجلسة الافتتاحية من الساعة 10.00 الى الساعة 13.00 زوالا

الجلسة التاسعة عشر

رابط الجلسة: Google Meet meet.google.com/tzq-znqk-xdk

ط د. بوعبدالله مصطفى د. ديس أحمد فؤاد	الذكاء الإصطناعي في وظيفة إدارة الموارد البشرية فرص وتحديات	جامعةتلمسان
د. عاشوري حنين	الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل إنشاء مشاريع البنية التحتية إشارة إلى أهم المشاريع الدولية الرائدة	جامعةسكيكدة
د. آمنة صدوق	آليات تكريس مبادئ الحوكمة لتحقيق الجودة في المرفق العام	جامعة تالمة
د. عليليش الطاهر	عقود الامتياز كنموذج لتحسين جودة تسيير المرافق العامة	جامعة تيسمسيلت
د. بلحاج عمارة شهرزاد	إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة جامعة البليدة2	جامعة المدية
ط د. سهام بن الشيخ د.رشيد بن خلوف	التجارب الدولية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم العالي	جامعة غرداية جامعة تلمسان
د. تاج عطاء اللّه ط د. التجاني عائشة	شروط تحقيق الجودة في المرافق العمومية	جامعة الأغواط
د. محمد قرشي د. عبد اللّه طواهري	تطبيق الرقمنة والتحول الرقمي في المدارس الجزائرية لتحسين الأداء الإداري والتعليمي	جامعة التكوينالمتواصل
د. شويح بن عثمان	اثر خدمات الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها على جودة الإدارة المحلية	جامعة سيدي بلعباس
د. لبوازدة عبد الحق	دور الذكاء الاصطناعي في تطوير وتقديم خدمات عامةمبتكرة وعالية الجودة	جامعة برج بوعريريج
د. أحمد منيغد د. رشيد بوخالفة	الإدارة الإلكترونية للتنظيم الإداري الجزائري بين جهود التحقيق وتحديات التطبيق	جامعة باتنة1 جامعة جيجل
د. فاطمة زهرة بن براهمي أد. زقاي حميدي	الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين جودة أداء المرافق الصحية العمومية: قراءة في نماذج دولية	المركز الجامعي البيض جامعة سعيدة
د .عزيزي أسماء د. بن صيد براهيم	دور التحول الرقمي في تدعيم جودة أداء القطاع العمومي: الجزائر نموذجا	جامعة الوادي جامعة ورقلة
ط د.فلاح ياسمين أد.رتيبة بوهالي	أثر إدارة المعرفة في تحقيق جودة الحياة الوظيفية في المرفق العموميدراسة ميدانية في مفتشية الاقليمية للتجارة بولاية جيجل	جامعةجيجل
د. زكراوي حليمة د. بن سالم المختار	جودة المرفق العام في الجزائر	المركز الجامعي آفلو
د. حمدي ايوب اد. سائحي يوسف	دور نظم المعلومات المالية الرقمية في تعزيز التخطيط المالي في المرافق العامة الإقتصادية	جامعة تامنغست
د. بونوة عبد القادر د. محمد بلكوش	الإطار المفاهيمي لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	جامعة خميس مليانة
د. عبد السلام غيلاني د. نور الدين سعيدي	دورالشراكة بين القطاعين العام والخاص في جودة الخدمات العمومية للمياه عرض التجربة الفرنسية	جامعة باتنة جامعة بومرداس
د. مجدوب نوال	تداعيات تبني الإدارة الإلكترونية في الجزائر للحد من الفساد	المركز الجامعي مغنية
طد.خوخة تواتي	تطوير المرفق العمومي في الجزائر: بين الإطار القانوني والتحولالرقمي	جامعة بجاية
د. بن كعبة محمد	تحديث المرفق العمومي بين التشريع والتقنية	جامعة تلمسان
د. ضيف فضيل طد. ضيف أحمد	دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الجودة في قانون الإستثمار	جامعة الجلفة جامعة الأغواط
ط د. عبد الكريم بوزكري د. ليلى اللحياني	تأثير الرقمنة على جودة الخدمة العمومية بالإدارة البحرية المحلية	المركز الجامعي تيبازة
د. نذير ياسين د. كثير عيسى د. فتنة حسين	واقع وآفاق تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر: دراسة تحليلية للتحديات والفرص	جامعةالمسيلة
د. دراج عبد الوهاب د. بوضياف الخير	ترقية الخدمة العمومية المحلية من خلال اعتماد الحكم الراشد	جامعةالمسيلة
د. حمشة مكي	خوصصة تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية كآلية لتحقيق جودة المرفق العمومي	جامعة بسكرة
د. حنة الهاشمي ط د. جمال كعبوش	تقييم جودة أداء الموظفين في المنشآت الرياضية دراسة حالةبالمركبالرياضي 18فيفريبالأغواط	جامعةالاغواط
د. عبد القادر فطم	مساهمة الإدارة الالكترونية في التحسين من جودة المرفق العام بالجزائر	جامعة الجلفة
ط د. صابر ربيعة	المسؤولية الجنائية في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: ضمانة لجودة أداء المرافق العمومية ومكافحة الفساد	المركز الجامعي مغنية

جامعة التكوين المتواصل - مركز الجلفة
الملتقى الدولي: الشراكة بين القطاع العام والخاص وجودة أداء المرافق العمومية

الجلسة الختامية

جامعة التكوين المتواصل -مركز الجلفة
الملتقى الدولي :الشراكة بين القطاع العام والخاص وجودة أداء المرافق العمومية

ابتداء من الساعة 15.00

حضوري وعن بعد

Google Meet بالضغط على الرابط

meet.google.com/dnw-gtsg-jph

قراءة علنية للتوصيات المعتمدة من طرف هيئة الملتقى د. عديلة محمد
تسليم الشهادات
كلمة رئيس الملتقى د. ذباح طارق
كلمة السيد رئيس مركز جامعة التكوين المتواصل الجلفة أ د. جودي محمد علي

للتواصل والاستفسار يمكنكم الاتصال بـ

0672.09.60.18

seminaireinternation17@gmail.com

جامعة التكوين المتواصل

مركز الجلفة

جامعة التكوين المتواصل -مركز الجلفة

الملتقى الدولي :الشراكة بين القطاع العام والخاص وجودة أداء المرافق العمومية

تنظم ملتقى دولي علمي موسوم بـ:

الشراكة بين القطاع العام والخاص

وجودة أداء المرافق العمومية

يومي 2-3

يونيو 2025

حضوري: بمدرج مركز البحث في الفلاحة

وعن بعد عبر تطبيق: Google Meet

الرئيس الشرفي للملتقى: ا.د يحي جعفري

المشرف العام على الملتقى: ا.د الجودي محمد علي

المنسق العام للملتقى: د. عديلة محمد

رئيس الملتقى: د. ذباح طارق

نائب رئيس المتلقى: أ. بن شعاعة عمر

رئيس اللجنة العلمية: د. المهدي صدوق

رئيس اللجنة التنظيمية: د. بشار خالد

للمشاركة الضغط على الرابط ادناه او المسح على QR

https://linksshortcut.com/bGzGj

او عبر الماسح QR:

يمكن تحميل المطوية عبر الرابط: https://goo.su/CAVObj

او عبر الماسح QR:

seminaireinternation17@gmail.com

0672096018

مدرج مركز البحث في الفلاحة الرعوية

https://ufc.dz/

جامعة التكوين المتواصل -مركز الجلفة
الملتقى الدولي :الشراكة بين القطاع العام والخاص وجودة أداء المرافق العمومية

ديباجـــة:

شهد دور الدولة في تنظيم وإدارة المرافق العامة تطورا ملحوظا ، ففي البداية كانت الدولة تقتصر على تقديم المرافق ذات الطابع الإداري، بما يتماشى مع وظيفتها التقليدية كدولة حارسة، ومع مرور الوقت، ومع تزايد احتياجات المجتمع، توسع نطاق تدخل الدولة ليشمل مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى نشوء أنواع متعددة من المرافق العامة، **المرافق العامة الإدارية، المرافق العامة الاجتماعية، المرافق العامة المهنية المرافق العامة الاقتصادية**، ونظرا للعجز المالي الذي تعاني منه العديد من الدول بسبب ضعف مواردها وعدم كفايتها، ذلك أن إنشاء وتسيير المرافق العامة يتطلب استثمارات مادية ضخمة، إلى جانب الحاجة إلى يد عاملة مؤهلة واستخدام تكنولوجيا حديثة، مما أستدعي البحث عن حلول قانونية واقتصادية تضمن تحقيق توازن بين متطلبات التنمية والإمكانات المالية المتاحة.

في هذا الإطار، لجأت العديد من الدول إلى إبرام عقود شراكة مع القطاع الخاص، نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من موارد مالية كافية، وخبرات بشرية مؤهلة، فضلا عن امتلاكه أحدث التقنيات التكنولوجية ، مما ساعد على تنفيذ المشاريع التنموية بكفاءة أعلى، مما يسهم في تخفيف الأعباء المالية على الدولة وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، ومنه تبرز أهمية هذه الشراكة في تمكين الدولة من تنفيذ مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة بكفاءة أكبر، لا سيما مع تزايد دور القطاع الخاص في اقتصاد الدول ومنها الجزائر.

ونتيجة للتطور المستمر للمرافق العامة، فرضت الضرورة وجود وخضوع الخدمة المقدمة من المرافق العامة لمراقبة النوعية وضرورة تحسينها لمقتضيات المصلحة العامة، أو ما يعرف بمبدأ الجودة الذي يعد من المبادئ الحديثة التي برزت نتيجة للتطورات المتسارعة في مختلف المجالات، وهو ما يجعله عنصرا أساسيا في تطوير المرافق العامة والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة ، وهو ما اولته العديد من الدول اهتماما خاصا وعُدَّ مبدأ على غرار باقي المبادئ الحاكمة للمرافق العمومية ، حيث تم النص عليه في دساتيرها بإعتباره ضمانة حقيقية لحقوق الأفراد في المجتمع.

إن هذا الملتقى الدولي يهدف إلى تسليط الضوء من طرف الباحثين والمتخصصين من خلال تقييم السياسات والأطر التشريعية المختلفة للشراكة بين القطاعين العام والخاص وعرض مختلف التجارب في هذا المجال وبيان كيفيات تطبيق ذلك وفقا لضوابط الجودة.

جامعة التكوين المتواصل -مركز الجلفة
الملتقى الدولي :الشراكة بين القطاع العام والخاص وجودة أداء المرافق العمومية

محاور الملتقى الدولي

1. الإطار المؤسساتي والقانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص

2. المقتضيات الدستورية والمؤسساتية المؤطرة والضابطة لجودة المرفق العمومي

3. التجارب الدولية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات: الصحة، التعليم، التعليم العالي، المنشآت.

4. متطلبات تحقيق الجودة في المرفق العمومي.

5. دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الجودة للمرافق العمومية

6. إنعكاس الإدارة الرقمية على أداء المرفق العمومي وتحقيق الجوده

جامعة التكوين المتواصل -مركز الجلفة
الملتقى الدولي :الشراكة بين القطاع العام والخاص وجودة أداء المرافق العمومية

نائب رئيس اللجنة العلمية: د. سعيداني دراجي

نائب رئيس اللجنة التنظيمية: أ. لعزيز احمد حبيرش

أعضاء اللجنة العلمية

الاسم واللقب	المؤسسة	الاسم واللقب	المؤسسة	الاسم واللقب	المؤسسة
أ.د طربيت سعيد	جامعة التكوين المتواصل	د. ادلير عبدالقادر	جامعة تامغست	د. البرج محمد	جامعة غرداية
أ.د طالبي مسعودة	جامعة التكوين المتواصل	د. حملة الهجيد	جامعة تامغست	د. سويلم محمد	جامعة غرداية
أ.د العربي غويني	جامعة التكوين المتواصل	د. صدوق المهدي	جامعة تامغست	د. خضرة رزمة	جامعة غرداية
أ.د يليسي الياس	جامعة التكوين المتواصل	د. حتحاتي محمد	جامعة الجلفة	د. طعيبة عيسى	جامعة الجلفة
أ.د بولحية سعاد	جامعة التكوين المتواصل	د. دروازي عمار	جامعة الجلفة	د. عياش عيسى	تونس
أ.د طالبي بدر الدين	جامعة التكوين المتواصل	د. قاسمي مريم	جامعة التكوين المتواصل	د. سامي بلحاج	تونس
أ.د زيروني مصطفى	جامعة التكوين المتواصل	د. امشدال عبد القادر	جامعة التكوين المتواصل	د. مراد بن صغير	الإمارات العربية المتحدة
أ.د فتال جمال	جامعة تامغست	د. جيلالي بن الطيب	جامعة تامغست	ا.د عبد الكريم بن سي علي	المملكة المتحدة
أ.د شوقي نذير	جامعة تامغست	د. معاش نسرين	جامعة تامغست	د. إدريس تراوري	مالى
أ.د مرسلي عبد الحق	جامعة تامغست	د. لغنج مباركة	جامعة تامنغست	د. إدوارد نشأد	مصر
أ.د داسة مصطفى	جامعة الجزائر 2	د. الحزاوي أحمد	جامعة تامغست	د. أسماء الغي حوالحي	ماليزيا
ا. د السلغ محمد الامين	جامعة الوادى	د. سعيداني دراجي	جامعة تامغست	أ.د إسماعيل محمد شندي	فلسطين
أ.د شنوف العيد	جامعة الجلفة	د. بن شارف احمد	جامعة الجلفة	د. عبد الله خلف الرقاد	الأردن
د عايدي ميهوب	جامعة التكوين المتواصل	د. بشار خالد	جامعة تامغست	د. صالح بوشلاغم	عُمان
د. ذباح طارق	جامعة تامغست	د عقباوي محمد عبد القادر	جامعة تامغست	د عماد محمد فوزي ملوخية	مصر
د. مداح لخضر	جامعة الجلفة	د. طالبي فتيحة	جامعة الجزائر 3	د. محمد فتحي محمد أبو العنين	مصر

أعضاء اللجنة التنظيمية

الاسم واللقب	المؤسسة
د. قصير عائشة	جامعة التكوين المتواصل
د. دحمان احمد	جامعة التكوين المتواصل
د. عبدو نادية	جامعة التكوين المتواصل
ط.د قطشة بويكر	جامعة البليدة
ط.د قيرع ابراهيم	جامعة التكوين المتواصل

جامعة التكوين المتواصل -مركز الجلفة

الملتقى الدولي :الشراكة بين القطاع العام والخاص وجودة أداء المرافق العمومية

ملاحظات هامة:

- تخضع جميع الملخصات والمداخلات للتحكيم العلمي للجنة العلمية للملتقى ويُبلغ أصحابها بالقبول أو الرفض بالبريد.
- ضرورة إرفاق المداخلة بملخصين باللغتين العربية والانجليزية على أن يتم تحرير المداخلة ببرنامج Word طبقا للأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليه والأمانة العلمية.
- ترسل المداخلة كاملة محررة باللغة العربية خط Simplified Arabic حجم 14 للمتن وحجم 12 للتهميش، أو بلغة أجنبية خط Time New Roman حجم 12 للمتن وحجم 10 للهوامش، ويتم التهميش آليا في نفس الصفحة.

- ارسال المداخلات قبل تاريخ: 25 ابريل 2025
- موعد انعقاد الملتقى يوم: 05 و06 ماي 2025
- ترسل المداخلات كاملة عبر الضغط على الرابط الإلكتروني للملتقى :

https://linksshortcut.com/bGzGj

او عبر الماسح QR:

0672096018
بمدرج مركز البحث في الفلاحة الرعوية
seminaireinternation17@gmail.com
https://ufc.dz/

الملتقى الدولي حول الشراكة بين القطاع العام والخاص وجودة اداء المرافق العمومية بجامعة التكوين المتواصل مركز الجلفة، المنظم يومي 03/02 يونيو 2025.

اللقب: دراج

الاسم: عبد الوهاب

أستاذ محاضر قسم "ب" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف– المسيلة

دكتوراه في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، شعبة الحقوق، تخصص القانون العام

المؤسسة: جامعة محمد بوضياف– المسيلة

المايل المهني: abdelouahab.derradj@univ-msila.dz

الهاتف: 0666360843

اللقب: بوضياف

الاسم: الخير

أستاذ محاضر قسم "ب" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف– المسيلة

دكتوراه في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، شعبة الحقوق.

المؤسسة: جامعة محمد بوضياف– المسيلة

المايل المهني: kheir.boudiaf@univ-msila.dz

المحور الرابع: متطلبات تحقيق الجودة في المرفق العمومي

عنوان المداخلة: ترقية الخدمة العمومية المحلية من خلال اعتماد الحكم الراشد

الملخص:

إن للحكم الراشد ارتباط وثيق بتطوير وتحسين الخدمة العمومية على الصعيد المحلي، وذلك بالنظر لمكوناته ومعاييره، كما أن للحكم الراشد وسائل تساهم في تفعيله على الصعيد المحلي، وذلك من خلال تعزيز وتوسيع اللامركزية وضمان مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية، وكذا تحديث أساليب التسيير في الإدارة المحلية من خلال استخدام التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، تحسين الخدمة العمومية، الإدارة المحلية، المستوى المحلي.

Abstract

Good governance is closely linked to the development and improvement of the public service at the local level, given its components and standards. Good Governance also has means to contribute to its activation at the local level, through strengthening and expanding decentralization and ensuring the participation of citizens in the management of local affairs, as well as modernizing the methods of Management in local administration through the use of modern information and communication technologies.

Keywords: Good governance, improvement of Public Service, local administration, local level.

مقدمة:

لقد حظي مفهوم الحكم الراشد باهتمام متزايد من قبل الدول والمنظمات الدولية، باعتباره إطاراً ناجعاً لمواجهة الصعوبات التي تتعرض لها المجتمعات والدول، خاصة في ظل قصور النماذج التقليدية للإدارة وإخفاق طرق الحكم المعتادة في تدبير شؤون الدولة والمجتمع محلياً، ولتطوير الخدمات العامة على المستوى المحلي، يتعين تبني نهج الحكم الراشد نظراً لمزاياه المتعددة التي تؤثر إيجاباً على تسيير الإدارة المحلية، والأكيد أن هذه المسألة أيضا تنعكس بالإيجاب على الدولة بشكل عام، وعلى كل يمكن طرح التساؤل التالي:

هل للحكم الراشد فعلا دور في ترقية الخدمة العمومية على المستوى المحلي، وما هي الآليات التي تساهم في تجسيده؟

لمعالجة هذه الإشكالية نتطرق في محور أول لمفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالجماعات المحلية، وفي محور ثاني نتناول لآليات تجسيد الحكم الراشد المحلي.

المحور الأول: مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالجماعات المحلية

إن للحكم الراشد دور مهم في ترقية الخدمة العمومية المحلية وتحسينها وذلك بالنظر للعناصر والمؤشرات المهمة التي يتضمنها هذا المفهوم، وقد ظهر هذا المفهوم حديثا وتم تحديد أطرافه ومؤشراته، كما أنه للحكم الراشد علاقة قوية مع الجماعات المحلية والإقليمية خاصة، وعليه يمكن تقسيم هذا المحور كما يلي:

أولا: تعريف الحكم الراشد.

الحكم الراشد هو مصطلح مرادف لمصطلح الحكم (GOVERNANCE) وقد تم توظيف هذا المصطلح في لغات مختلفة منذ بضعة قرون حيث استعمل في فرنسا منذ القرن الثاني عشر في إطار تقني جدا وذلك في إدارة شؤون مقاطعة تحت سلطة إقطاعي يدير شؤونها المالية والعسكرية والقضائية نيابة عن الملك، في حين يشير المؤرخون الانجليز في العصور الوسطى إلى الحكم لتمييز مؤسسة

السلطة الإقطاعية[1]، ولذلك فإن مصطلح الحكم الراشد ظهر في فرنسا كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني في سنة 1978 ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير" وبعدها تعددت مرادفات مصطلح الحكم الراشد، فيطلق عليه في اللغة الإنجليزية الحاكمية، كما يطلق عليه أيضا مصطلح الحوكمة والحكامة وفي المجال الاقتصادي يطلق على مصطلح الحكم الراشد عدة مصطلحات كالحكمانية والمحكومية والحاكمية، ولقد أخذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهذا المصطلح ويعتبران الحكم الراشد من الضمانات التي توفر الشروط الملائمة للحصول على نمو هام يستفيد منه المحتاجين ويضمن التطور الاجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض[2].

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الحكم الراشد أستعمل في الأدبيات السياسية الإسلامية قبل أن يظهر كمفهوم في الأدبيات السياسية الحديثة، وذلك في تعبيره على مرحلة هامة من عمر الدولة الإسلامية وهي مرحلة الخلافة الراشدة، أين كان أسلوب الحكم يدار على قواعد الرشادة والصلاح وصيانة الحقوق واحترام كرامة الإنسان وغيرها من المبادئ الإسلامية السامية[3].

عرف البنك الدولي الحكم الراشد كما يلي: "هو الطريقة التي يمارس بها الحكم في تسيير وإدارة اقتصاد وموارد بلد ما الاقتصادية"[4]، وبمناسبة المؤتمر العالمي حول الحكم الراشد والتنمية المستدامة لسنة 1997 اقترح برنامج الأمم المتحدة التعريف التالي: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية

---

[1] Philippe Moreau Defarges, **La Gouvernance,** 2éme édition, Que sais-je ? Presses Universitaires De France, Paris, 2003, page 5.

[2] وليد خلاف، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص 24.

[3] محمد غربي، **الديمقراطية والحكم الراشد (رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية)**، مقالة منشورة في مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011، ص ص 370، 371.

[4] عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012، ص 135.

بغرض تسيير شؤون الدولة"[5]، وعليه فإن فكرة الحكم الراشد تدور بشكل عام حول عملية صنع القرار وطرق وفنيات إدارة الأعمال.

ويعرفه الدكتور عبد الرزاق مقري بأنه: هو الحكم الذي يقدر على حاجات الناس في الآن، وحاجات الأجيال في المال، ولا يكون ذلك إلا بإدراك الحاكم لضروريات التنمية الاقتصادية وآثارها على حياة الناس وعلى استقرار البلد وانسجامه وسيادته[6].

أما بالنسبة لتعريف الحكم الراشد على المستوى المحلي فيعرف بمصطلح الحوكمة المحلية الرشيدة وتم تعريفه كما يلي: هو استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[7].

ثانيا: أطراف الحكم الراشد.

لما كان للحكم الراشد مدلولا واسعا يشمل جوانب كثيرة سياسية واجتماعية وفنية فإنه ينجم عن ذلك تعددية الأطراف المعنية بتكريس الحكم الراشد وهي الدولة بهياكلها المركزية والإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

1- الدولة وأجهزتها المركزية.

إن أول طرف من أطراف الحكم الراشد هي الدولة ممثلة في سلطاتها وأجهزتها المركزية المختلفة والهيئات الوطنية المستقلة وجميع الجهات الرسمية المخولة قانونا، وتسهر الدولة على تنظيم واحترام

---

[5] عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، مرجع سابق، ص 135.

[6] محمد غربي، **الديمقراطية والحكم الراشد (رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية)**، مرجع سابق، ص 372.

[7] طاشمة بومدين، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، مقالة منشورة مجلة التواصل عدد رقم 26، جوان 2010، ص 30

القوانين والتشريعات والحفاظ على الأمن والاستقرار وتكريس الديمقراطية والسعي إلى تحقيق إطار مؤسساتي وطني قوي بالمشاركة السياسية وخلق حوار جاد ومستمر عن طريق المجالس المنتخبة[8].

2- الإدارة المحلية.

تعتبر الإدارة المحلية هي الجهاز الإداري القريب من المواطن، نظرا لاحتكاكه بها ومشاركته في العملية التنموية وصنع القرار وممارسة الرقابة الشعبية، ووفقا لمقتضيات الحكم الراشد فإنه يجب على الإدارة المحلية أن تستجيب لانشغالات المواطنين بشفافية وأن تكون على صلة وثيقة بمنظمات المجتمع المدني مما يعزز الثقة بين المواطن ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية[9].

3- القطاع الخاص.

إن اعتبار القطاع الخاص كطرف من أطراف الحكم الراشد راجع لدوره في تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة على أساس المسؤولية الاجتماعية التي يلعبها القطاع الخاص، وذلك من توفير للخبرة ورؤوس الأموال والمعرفة اللازمة في تحقيق العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحـــلي وأجهـــــــزة الدولة بكاملها[10].

4- منظمات المجتمع المدني.

تلزم منظمات المجتمع المدني بالعمل في إطار القانون وفي كنف الشفافية التامة والتي تفرض عليها التقيد بنظام المساءلة والمحاسبة الداخلية وانتخاب هياكلها المسيرة وتكريس مبدأ التداول على

---

[8] عبد اللطيف بن نعوم، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية الجهوية، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، 2015-2016، ص ص 29-30.

[9] عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، مرجع سابق، ص 138.

[10] عبد اللطيف بن نعوم، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية**، مرجع سابق، ص 30.

السلطة ويفترض في جمعيات ومنظمات المجتمع المدني أن تكون هي المدرسة والنموذج الأساسي الأول لتكريس مؤشرات الحكم الراشد[11].

ثالثا: عناصر الحكم الراشد المحلي.

إن عناصر الحكم الراشد المحلي تم توضيحها من خلال الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر سنة 1996 ووضع هذا المؤتمر عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة ولخصها في نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون، ولامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي، وأيضا تم التنبيه إلى ضرورة مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي وتهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي[12].

أما بالنسبة لما تم تداوله في الوثائق الدولية بخصوص عناصر ومعايير الحكم الراشد كوثائق صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيمكن إجمالها في العديد من المعايير والعناصر بدون شرح فيما يلي:[13]

1- المساءلة.

2- الشفافية.

3- الكفاءة.

4- الفعالية.

5- الرؤية الإستراتيجية.

---

[11] عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، مرجع سابق، ص 139.

[12] طاشمة بومدين، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 30.

[13] لتفصيل أكثر فيما يخص معايير وعناصر الحكم الراشد، راجع عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 167 وما بعدها.

6- دولة القانون.

7- اللامركزية.

8- المساواة.

9- الإنصاف والعدل الإجتماعي.

10- السلوك الأخلاقي.

11- الوقاية من الفساد.

12- التماسك.

13- المشاركة.

14- حماية حقوق الإنسان.

15- تبسيط الإجراءات.

رابعا: علاقة الحكم الراشد بالجماعات الإقليمية.

يرتبط مفهوم الحكم الراشد مع مفهوم الجماعات الإقليمية، بحيث لا يمكن وصف إدارة ما بالرشاد إلا إذا جسدت مبدأ التشاركية في صنع القرار بالإضافة إلى الانتخاب كأسلوب وحيد للوصول إلى السلطة على المستوى المحلي، وبالتبعية لا يمكن تصور وجود مبدأ التشاركية وأسلوب الانتخاب إلا في ظل النظام اللامركزي، والذي يعد بحق الإطار القانوني لممارسة الديمقراطية ومدرسة للتكوين في المجالات الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية والسياسية وغيرها، ومما لا شك فيه أن الجماعات الإقليمية أو المجالس المحلية المنتخبة بأصح معنى التعبير لأن هذه الأخيرة هي التي تعبر صراحة على مصطلح الجماعات الإقليمية[14]، هي التي تجسد فكرة توزيع الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية والإدارة المحلية

[14] جاء مصطلح الجماعات الإقليمية في نص المادة 16 من **الدستور الجزائري لسنة 1996** المعدل والمتمم بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

خاصة وقد ثبت في كل الأنظمة في كافة الدول أن أعباء التنمية وتلبية حاجات الأفراد المختلفة لا يمكن أن تتولاها الإدارة المركزية لوحدها بهياكلها وإطارها البشري، بل يقتضي الأمر الاستعانة بالمجالس المحلية المنتخبة بهدف بعث مرونة في التسيير والاستجابة أكثر لحاجات الأفراد الكثيرة والمتنوعة والمتجددة، وعلى صعيد آخر تجسد المجالس المحلية المنتخبة مبدأ الديمقراطية في أرض الواقع وبواسطتها يتمكن كل مواطن تتوافر فيه الشروط القانونية من المشاركة في تسيير شؤون الدولة ككل، وهنا أيضا يحدث الارتباط بين المجالس المنتخبة والحكم الراشد[15].

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالمجالس المنتخبة وعلاقتها بالحكم الراشد قد لقي حظه من الباحثين في العلوم السياسية والقانونية وعلم الاجتماع وعلم الإدارة العامة وغير ذلك من العلوم الإنسانية والاجتماعية وازدادت عدد المؤتمرات والندوات والأبحاث بخصوص الإدارة المحلية عموما وعلاقتها بالحكم الراشد على وجه الخصوص وذلك بالنظر لعلاقة التنظيم السياسي بالتنظيم الإداري، ولا ينكر أحد القول بأن قوة المجتمعات والشعوب تكمن في قوة المجالس المنتخبة، وإذا كانت الدراسات العلمية قد أثبتت أن ثمة أسباب عديدة أدت إلى نشوء نظام الإدارة المحلية والتي يأتي على رأسها تزايد مهام الدولة وتفاوت أجزاء إقليم الدولة الواحدة، وبالتالي فتح مجال المشاركة في تسيير الإدارة المحلية للمواطنين عن طريق المجالس المنتخبة بهدف تحقيق جملة من المقاصد على جميع الأصعدة[16].

المحور الثاني: آليات تجسيد الحكم الراشد المحلي.

لقد بدى واضحا من تعريف الحكم الراشد علاقته بترقية الخدمة العمومية المحلية باعتبارها عملية تفاعلية بين أطراف متعددة تهدف إلى تحسين مستوى تقديم الخدمة للمواطن على المستوى المحلي، وذلك عن طريق تكريس اللامركزية من جهة، ومن جهة أخرى ضمان مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية خاصة بإشراكه في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع التنموية المحلية، بالإضافة إلى عصرنة

---

[15] محمد غربي، **الديمقراطية والحكم الراشد (رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية)**، مرجع سابق، ص 367 وما بعدها.

[16] عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، مرجع سابق، ص 147.

أنماط التسيير في الإدارة المحلية من خلال اعتماد التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، ولذلك فإنه يمكن تناول هذا المحور من خلال ما يلي:

أولا: تقوية وتوسيع اللامركزية.

تنص المادة 17 من الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل والمتمم، على أن المجلس المنتخب هو قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[17]، كما تم التأكيد على ذلك بموجب قانون الجماعات الإقليمية (قانون البلدية رقم 11-10، وقانون الولاية رقم 12-07)[18]، أما من الناحية العملية فإن المشاكل الحالية التي تتخبط فيها الجماعات المحلية إنما ترجع أساسا إلى عدم تمتعها بالاستقلالية الكاملة في عملها وسيرها، إذ أن النظام الجزائري وإن كان يمنح بعض الصلاحيات للجماعات المحلية، إلا أنه لم يعطها صلاحيات المناورة والتحكم والقيادة التي تقتضيها اللامركزية، وبغياب اللامركزية الحقيقية لا يمكننا الحديث عن الحكم الراشد المحلي الذي يقتضي المشاركة الفعلية للمواطنين في تسيير شؤونهم المحلية.

تتمثل أهمية النظام اللامركزي في كونه ينطلق من الحاجة إلى المزيد من الحرية السياسية وحرية اتخاذ القرار على المستوى المحلي، وتساهم اللامركزية أيضا في تحقيق استقرار وتطور النظام السياسي وكذا تحقيق النجاعة في العمل وترقية الخدمة العمومية المحلية، وهو الأمر الذي لا يتأثر إلا بالتوصل إلى دور متزايد الأهمية للمواطن في تصميم ومراقبة تنفيذ السياسة العامة والمساهمة في تقييمها وتعديلها، ويقتضي ذلك طبعا ضرورة إيجاد الشكل التنظيمي الملائم لتوزيع الأدوار بين مختلف المستويات ومختلف الفاعلين، كما تعتبر اللامركزية الوسيلة المثلى لتفعيل قنوات الاتصال بين المواطن ومراكز صنع وتنفيذ

---

[17] المادة 17 من **الدستور الجزائري لسنة 1996** المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس سنة 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

[18] – لتفصيل أكثر أنظر المادة 02 من **القانون رقم 11-10**، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 37 لسنة 2011.

– المادة 03 من **القانون رقم 12-07**، المتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فيفراير سنة 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 12 لسنة 2012.

القرار، فهي تزيل معظم الحواجز التي يمكن أن تقوم بين تطلعات ورغبات المواطن وأهداف السياسة العامة[19].

ثانيا: مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية.

بداية نقول أنه وفي ظل نظام المركزية لا يمكن للمواطن المشاركة وإيصال صوته وندائه نظرا لوجود المواطنين عادة في نقاط مختلفة من إقليم الدولة، ولذلك فإن نظام اللامركزية يسمح للمواطنين بالمشاركة في تسيير شؤونهم المختلفة، باعتبار هذا النظام يهدف أساسا إلى تقريب الإدارة أو السلطة بصفة عامة من المواطن[20]، والغاية النهائية لهذا النظام إنما تهدف إلى تحقيق رفاهية المواطن ومصالحه، وهو سبيل إلى تحقيق الرضا العام ومن ثمة استقرار النظام السياسي، ومفهوم المشاركة عرف توسعا خلال السنوات الأخيرة إلى درجة اعتباره إستراتيجية شاملة لترقية الخدمة العمومية المحلية قائمة على الدور الفعال الذي يلعبه المواطن في مختلف المجالات، وانطلاقا من هذه الفكرة يبدو واضحا أن مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية تبقى تمثل شرطا أساسيا لدفع عجلة ترقية الخدمة العمومية المحلية.

ولذلك فإنه لتحقيق مقاربة ترقية الخدمة العمومية المحلية التشاركية، يجب الاعتماد على مباشرة عمليات تنموية تكون فيها القرارات صادرة عن القاعدة بطريقة حرة شفافة ورشيدة، سواء من لدن المواطنين أو عن طريق الجمعيات أو التمثيليات الناشطة في إطار الشراكة مع الجماعات المحلية، هذه الثقافة من شأنها توليد طاقات لدى أفراد المجتمع وإعطائهم الثقة بأنهم مصدر لترقية الخدمة العمومية المحلية، وبالتالي يبرز العنصر البشري كونه يلعب دورا جوهريا في هذا المجال، ولهذا يتطلب الأمر الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية المحلية وخاصياتها وكذا أولويات كل جماعة محلية بمناسبة ترقية الخدمة العمومية المحلية[21].

---

[19] عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية**، مرجع سابق ص ص 29 إلى 52.

[20] أحمد رشيد، **الإدارة المحلية –المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية–**، دار المعارف، القاهرة مصر، 1981، ص 26.

[21] نضيرة دوبابي زوجة براهمي، **الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009–2010، ص 150.

إن مسألة مشاركة المواطن في تحقيق ترقية وتطور الخدمة العمومية المحلية تطرح بعض الحدود، إذ ينبغي أن تكون هذه الثقافة قائمة على وعي المواطن بحقوقه وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع وقدرته على فهم مشكلات المجتمع، وكذا تمكنه من الحصول على المعلومات من مختلف المصادر وهذا بتوفر بعض المتطلبات كالتعليم والخبرة والوعي وتتحقق هذه المشاركة من خلال حق المواطن في اختيار ممثليه ومساهمته الفعلية في تدبير الشأن العام المحلي، ومن جهة أخرى فإن الدولة أو الجماعات المحلية مطالبة بتنظيم وتوفير قنوات الاتصال مع المواطنين التي تسمح له بإبداء رأيه وتضمن له مشاركة فعلية في تسيير شؤونه المحلية، ونميز في هذا الإطار بين قناتين هامتين من قنوات الاتصال هما المجتمع السياسي والمجتمع المدني، والمجتمع السياسي يختار من خلاله المواطن ممثليه عن طريق أسلوب الانتخاب فيزكيهم ويعطيهم الشرعية اللازمة لتمثيله والتكلم بصوته والدفاع عن حقوقه بكل نزاهة وشفافية، أما المجتمع المدني فهو يعبر عن حاجة المواطنين إلى قناة أخرى تسمح لهم بالبقاء في اتصال دائم بممثليهم لإبلاغهم بمطالبهم المتجددة كلما اقتضى الأمر ذلك[22].

وبما أن الاتصال لا يمكن أن يتم بطريقة عشوائية ولا يمكن ممارسته من طرف كل مواطن على حدى وجب على المواطنين الانتظام في شكل قانوني وهذا ما يعرف بالمجتمع المدني الذي يضم مجموع الجمعيات الناشطة على المستوى المحلي لإقرار مبادئ الحكم الراشد وتحقيق التنمية المحلية المنشودة[23].

ثالثا: اعتماد التسويق المحلي.

إن الحديث عن الحكم الراشد المحلي وما يقتضيه من ضرورة تعزيز اللامركزية والشفافية ومشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية، لا يتأتى دون استكمال هذا المخطط بضرورة إرساء نظام اتصال فعال بين الإدارة والمواطن يسمح لهذا الأخير بالمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع التنموية.

إن الواقع المعاش حاليا كشف عن جملة من المظاهر التي تعيق تحسين تقديم الخدمة العمومية على المستوى المحلي ومن بينها الرشوة والفساد وهدر المال وهذه المظاهر أصبحت لصيقة بالمسيرين

[22] نضيرة دوبابي زوجة براهمي، **الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية**، مرجع سابق، ص 151.

[23] نضيرة دوبابي زوجة براهمي، **الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية**، مرجع سابق، ص 151.

المحليين حتى أنه وفي مجال الصفقات العمومية تم تسجيل بعض الصفقات المحلية المشبوهة، ولما كان الوضع على هذه الحالة فإن إرساء قواعد الحكم الراشد على المستوى المحلي تفرض نفسها بالقوة، وذلك قصد تكريس العمل النزيه الذي يتم بكل شفافية وفي إطار القانون مع إشراك كل القوى الفاعلة في المجتمع بما فيها المجتمع المدني[24].

إذن مشاركة المواطنين تفرضها طبيعة الخدمات التي تقدمها الجماعات المحلية للمواطن بصفته المستهلك وبالتالي يجب عليها بتقديم خدمات في مستوى تطلعاته، وبحث الجماعات المحلية في هذا المجال يفرض عليها أن تقدم خدماتها إما بوسائلها الخاصة عن طريق ما يعرف بالتسيير المباشر أو بإنشاء مؤسسة لهذا الغرض أو في إطار تفويضات المرفق العام وذلك حسب مستوى التفويض والخطر الذي يتحمله المفوض له ورقابة السلطة المفوضة، شكل الامتياز أو الإيجار أو الوكالة المحفزة أو التسيير وتجدر الإشارة إلى أن تفويض المرفق العام يمكن له أن يأخذ أشكالا أخرى محددة عن طريق التنظيم.

رابعا: اعتماد التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.

من مقتضيات الحكم الراشد المحلي ضرورة مواكبة أنماط التسيير الحديثة سواء من الناحية القانونية أو السياسية أو الاجتماعية إذ أن التقنيات الحديثة في التسيير أصبحت تفرض نفسها، وهي التقنيات التي تسمح بالمحافظة على الموارد المتاحة وكذا ترشيد إنفاقها وإرساء الشفافية والمحاسبة وفتح قنوات الاتصال والمشاركة بما يضمن تحسين الخدمة العمومية المحلية في الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن تشخيص وضعية الجماعات المحلية في مجال اعتماد التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال كشفت أنها في تأخر كبير مما انعكس بالسلب على تحسين وترقية الخدمة العمومية المحلية وتقتضي هذه الوضعية من السلطات المعنية ضرورة الاستثمار في مجال الإعلام والاتصال وهذا بالتكفل بما يلي:

1- عصرنة الإدارة المحلية عن طريق تجهيز كل المصالح بالتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال.

2- تكوين الموظفين والرفع من مستواهم في مجال استعمال الإعلام الآلي والتقنيات الحديثة للاتصال.

---

[24] نضيرة دوبابي زوجة براهمي، **الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية**، مرجع سابق، ص 152.

3- إعداد واستعمال برمجيات عن طريق الإعلام الآلي تسمح بأداء مختلف الوظائف الحيوية التي تقوم بها الجماعات المحلية مثل: الانتخابات والحالة المدنية والمحاسبة العمومية ومتابعة تنفيذ البرامج إلى غير ذلك.

خاتمة:

وفي الختام، وكرد على التساؤلات المطروحة في هذه الورقة البحثية، يمكن استخلاص أن الحكم الراشد يمثل رؤية مستحدثة لتدبير شؤون الدولة والمجتمع محلياً، ويشكل إطاراً عادلاً وشفافاً لإدارة الموارد الطبيعية والبشرية على أساس المساواة والكفاءة والتمكين، كما أنه خيار فعّال يمكن من خلاله تشخيص مسببات ومظاهر سوء الإدارة وتدني مستوى الأداء، مما يساهم إيجاباً في تحسين جودة الخدمة العمومية في النطاق المحلي.

النتائج

استجابة أفضل لاحتياجات المواطنين المحليين

إشراك المواطنين في صنع القرار المحلي

زيادة ثقة المواطنين في المؤسسات المحلية

الحد من الفساد الإداري والمالي

تلبية احتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة

التوصيات

تمكين المجتمع المدني من المساهمة في صنع السياسات المحلية

اعتماد التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات العامة

توضيح الأدوار والمسؤوليات بين مختلف مستويات الحكم

إنشاء قنوات آمنة للإبلاغ عن حالات الفساد

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية

أولا: النصوص القانونية

1- التشريع الأساسي (الدستور)

- **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996**، المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم **20-442**، المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442هـ الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020م، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج.ر.ج.ج عدد رقم 82 المؤرخة في 15 جمادى الأولى عام 1442هـ الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020م.

2- القوانين والأوامر

- **قانون رقم 11-10**، مؤرخ في 20 رجب عام 1432هـ الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011م، يتعلق بالبلدية، ج.ر.ج.ج عدد رقم 37، مؤرخة في 1 شعبان عام 1432هـ الموافق لـ 3 يوليو سنة 2011م.
- **القانون رقم 12-07**، المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433هـ الموافق لـ 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية، ج.ر.ج.ج عدد رقم 12، المؤرخة في 7 ربيع الثاني عام 1433هـ الموافق لـ 29 فبراير سنة 2012م.

ثانيا: الكتب

- أحمد رشيد، **الإدارة المحلية –المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية–**، دار المعارف، القاهرة مصر، 1981.
- عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012.
- عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية

- نضيرة دوبابي زوجة براهمي، **الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- وليد خلاف، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.
- عبد اللطيف بن نعوم، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية الجهوية، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، 2015-2016.

رابعا: المقالات

- محمد غربي، **الديمقراطية والحكم الراشد (رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية)**، مقال منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011.
- طاشمة بومدين، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، مقال منشور في مجلة التواصل عدد رقم 26، جوان 2010.

les Ouvrages en français

- Philippe Moreau Defarges**, La Gouvernance,** 2éme édition, Que sais-je ? Presses Universitaires De France, Paris, 2003.